الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

توجيهات السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي لمديري المؤسسات الجامعية والبحثية والخدماتية في الندوات الجهوية للجامعات (وسط، شرق، غرب)

المنعقدة أيام 23 **و** 25 **و** 28 **جويلية** 2020

توجيهات السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي لمديري المؤسسات الجامعية والبحثية والخدماتية
في الندوات الجهوية للجامعات (وسط، شرق، غرب)

المنعقدة أيام 23 و 25 و 28 جويلية 2020

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن أُثمّن جهودكم وتجنّدكم في هذه المرحلة الحساسة التي يعرفها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، على غرار باقي القطاعات الأخرى، من جراء التدابير الاستثنائية التي فرضها تفشي وباء كورونا، والآثار التي ترتّبت عنه والمتمثلة خاصة في توقّف النشاطات البيداغوجية في صورتها التقليدية، ولجوء المؤسسات إلى ابتكار حلول بديلة ترتكز، أساسا، على تفعيل أنماط التعليم عن بُعد، من خلال المنصّات الرقمية التي تم تسخيرها لهذا الغرض، بهدف تفادي انقطاع العلاقة البيداغوجية بين الطلبة وأساتذتهم، علميا وبيداغوجيا.

السيدات والسادة،

إنّ الوضعية الصحية التي تمرّ بها البلاد، لا ينبغي أن تثنينا أو تثبّط عزائمنا، من أجل رفع التحدّي والتكيّف مع هذا الظرف الاستثنائي، لتمكين مؤسسات التعليم العالي من أداء مهامها في التكوين والبحث وخدمة المجتمع، وضمان السّير العادي والمنتظم للمرفق العام للتعليم والبحث.

إن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، كما لا يخفى عليكم، هو قطاع حساس وحيوي، بالنّظر للآمال المعلّقة عليه في تكوين الموارد البشرية عالية التأهيل، وفائقة المهارة، وفي الإسهام في التنمية المعرفية التي تعدّ الأساس المتين لكل تنميّة مستدامة يكون الإنسان منطلقها وغايتها.

إنّ بلوغ تلك الأهداف يبقى مرهونا، في المقام الأول، بتحسين نوعية التكوين وجودة التعليم، والارتقاء بمستوى البحث والتطوير، بما يستجيب

للمتطلّبات ذات الأولوية لمجتمع المعلومات والاقتصاد المبني على المعرفة، في ظلّ محيط إقليمي ودولي بات التغيّر المستمرّ هو ميزته الأساسية.
كما يبقى تحقيق تلك الأهداف مرهونا، في المقام الثاني، باستنهاض إرادتنا الجماعية وتعبئة قدراتنا وطاقاتنا، إدارة مركزية ومؤسسات، لتجديد الرّؤى، وتغيير أساليب التنظيم، وطرائق العمل، واعتماد مقاربات تشاركية في الإدارة والتسيير، في إطار حوكمة جامعية جديدة ترتكز على تفعيل مفاهيم الشفافية والمشاركة والمساءلة، وتجسيدها قولا وفعلا، عملا وسلوكا، وكذا العمل على تعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي في مجال التقييم الذاتي تمهيدا لإقامة نظام متكامل لضمان الجودة والاعتماد في مرحلة لاحقة.

إنّ مخطط عمل القطاع الذي جرى اقتراحه في إطار مخطط عمل الحكومة يتّخذ من الامتياز والابتكار عنوانه الأبرز، ويستهدف الارتقاء بأداء مؤسسات التعليم والبحث إلى مستوى المرجعيات القياسية الدولية، وتمكينها من أن تتحوّل حقّا إلى دعائم حقيقية للتنمية الشاملة في البلاد.

ولا شك أنّ هذا الطموح يتطلّب تظافر كل الجهود، وحشد القوى الفاعلة في القطاع، كما يتطلب أيضا تطوير أساليب الاتّصال والتّواصل على مختلف المستويات السلّمية، وتعزيز القدرة على الإصغاء إلى اهتمامات كل مكوّنات الأسرة الجامعية والعلمية وانشغالاتها المشروعة من أجل التكفل بها، في آنها ومكانها، وعدم تركها تتفاقم أو تصعيدها إلى مستويات أعلى.

إنّ هذه المقاربة تقتضي، إذا، اعتماد استراتيجية جديدة للتواصل، ونمطا جريئا من الاتصال يحوّل الأساتذة الباحثين والطلبة إلى طاقة إيجابية وفواعل ديناميكية في تحقيق مخطط تطوير المؤسسة في المدى المتوسط والبعيد، وذلك من خلال تعزيز آليات التشاور والحوار الهادفة إلى تجاوز الصعوبات والعقبات التي تُعيق سير العمل، وتحدّ من إطلاق روح المبادرة،

وتُضعف من القدرة على الابتكار والتجديد، وتعرقل فرص تقديم تكوين نوعي يتساوق ومعايير الجودة البرامجية والمؤسسية المأمولة.
واستنادا لذلك، فإن خارطة الطريق التي اقترحها القطاع، بمشاركة الندوات الجهوية للجامعات، واستشارة مختلف الأطراف الفاعلة في الأسرة الجامعية والعلمية، تضمّ عددا من الورشات الكبرى المفتوحة التي تتضمن، على وجه الخصوص، تعزيز أقطاب الامتياز، والانفتاح بشكل فعلي وملموس على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، من خلال مأسسة العلاقة بين الجامعة والمؤسسة، وإقامة روابط دائمة بين فضاءات التكوين والبحث والإنتاج، وكذا إبرام اتفاقيات بينية للشراكة والتعاون ترتكز على النجاعة، وتخضع للتقييم الدوري من أجل تصحيحها وتصويبها في ضوء معايير مرجعية ومؤشرات أداء قابلة للقياس.

كما تتضمن الورشات المذكورة استكمال مسار مراجعة خارطة التكوين العالي من أجل مواكبة التحولات الجارية في مجال تطور المعارف والمهارات من جهة، ومدوّنة المهن والحرف من جهة أخرى. وتهدف هذه المراجعة، أيضا، إلى إعادة تأهيل التكوين في العلوم التطبيقية والتكنولوجية من خلال إعادة بعث مسار تكوين المهندس، وكذا إعادة تأهيل التكوين المتواصل وتثمينه.

وعلى صعيد آخر، تتضمن خارطة الطريق تطوير قدرات القطاع في مجال الرقمنة، وتفعيل الأنماط المستجدة للتعلّم، على غرار التعليم عن بعد، والتعليم الافتراضي، والتعليم المختلط والتعليم التناوبي. كما تتضمن تفعيل أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها في إطار الميثاق الجديد من أجل التصدي لكل مظاهر الانحراف والتطرف والعنف في الحرم الجامعي.

ولعلّ من بين الورشات الهامة أيضا، الشروع في إصلاح شامل في تصوّره، تشاركي في مسعاه، وتدرّجي في كيفية وضعه حيز التنفيذ لنظام الخدمات الجامعية، من أجل ترشيد الإنفاق وعقلنة التسيير وتحسين الخدمات المقدمة

للطالب، وكذا العمل على تكثيف النشاطات الثقافية والعلمية، وترقية الممارسة البدنية والرياضية في الوسط الجامعي.

السيدات والسادة،

إنّنا نطرح عليكم مشروع البرنامج الاستعجالي الذي أعدّه القطاع، تحسّبا لاستئناف النشاطات البيداغوجية، من أجل إنهاء الموسم الجامعي الحالي 2019-2020، والاستعداد للدخول الجامعي القادم 2020-2021 في ظروف مقبولة، آخذين في الحسبان الوضعية الصحية السائدة وتطور الحالة الوبائية في البلاد.

إنّ هذا البرنامج الاستعجالي يتضمن، على وجه الخصوص، طريقة عملياتية في شكل بروتوكول نموذجي يشمل المبادئ العامة والقواعد التي يتعيّن احترامها والتقيّد بها، من أجل استئناف النشاطات البيداغوجية، وفق رُزنامة زمنية تأشيرية تُراعي خصوصيات التوطّن الجغرافي للمؤسسات الجامعية والبحثية والخدماتية في جنوب البلاد، وخصوصيات بعض التكوينات في العلوم الطبية، وتضمن المحافظة على سلامة كل مكونات الأسرة الجامعية من أساتذة وطلبة وعمال.

إنّ إعداد هذا البروتوكول المرجعي مرّ، قبل أن يستقر على هذا النّحو، بمراحل عدّة تخلّلتها استشارات واسعة ومفيدة على مستوى الندوات الجهوية للجامعات، والهيئات المتخصصة في قطاع الصحة، وتمّ عرضه أيضا على التنظيمات النقابية والجمعيات الطلابية، بما سمح في نهاية المطاف بإثراء البروتوكول بالعديد من المقترحات والتوصيات.

وغني عن البيان أن هذه الطريقة العملياتية، بحكم طابعها الإطاري والنموذجي، تلزم كل مؤسسة جامعية بأن تقوم، في ضوء خصوصياتها وظروف عملها وتوطّنها الجغرافي، بتصميم بروتوكولها الخاص بها، على أن

تستند في ذلك إلى القواعد العامة والضوابط الواردة في البروتوكول المرجعي.

في هذا السياق، أودُّ أن أدعو مدراء مؤسسات التعليم العالي إلى مزيد الحرص على تجنيد وتعبئة كل الفاعلين في مختلف المستويات السُّلَمية للمؤسسة الجامعية، من أجل كسب الرّهان ورفع التّحدي في مواجهة وضعية غير مسبوقة في القطاع، كما أدعوكم، عند الشروع في تكييف الطريقة العملياتية المقترحة حسب خصوصيات مؤسساتكم، إلى إشراك الهيئات العلمية والبيداغوجية والإدارية، وكذا مسؤولي الخدمات الجامعية للمدينة الجامعية المعنية في هذه العملية التي ينبغي، أيضا، أن تحظى بموافقة ممثلي الأسرة الجامعية من تنظيمات نقابية وجمعيات طلابية على مستوى كل مؤسسة.

إن استئناف الدروس ينبغي أن يكون في كل الحالات تدريجيا، حسب الأولويات، وفي ضوء تطور الوضع الصحي في المدينة الجامعية المعنية، وأن يتم التركيز بشكل رئيسي على نمط التعليم عن بُعد، والعمل على توفير كل متطلّبات إنجاحه، بما في ذلك توفير مُختلف عناصر النظام البيئي الحاضن لهذا النمط من التعليم. أما عندما تقتضي طبيعة بعض النشاطات البيداغوجية تعليما حضوريا، فإنّه من الضروري اللجوء إلى تفويج الطلبة حسب السنة وحسب التعدادات، بما يضمن التباعد الاجتماعي بين الأفراد ويُجنّب الاكتظاظ.

وانطلاقا من أنّ متطلّبات الوقاية في سياق الظرف الصحي الحالي والوضعية الوبائية التي تعرفها البلاد تكتسي أهمية بالغة، فإنّكم مُطالبون باتخاذ المبادرات اللازمة من أجل توفير الأقنعة الواقية بالتنسيق مع السلطات المحلية، وكذا توفير هلاميات التعقيم ووسائل التطهير سواء بالتواصل مع مركز البحث للتحاليل الفيزيائية الكيميائية أو بتصنيعها محليا أو باقتنائها.

وأدعوكم إلى الحرص على ضمان حسن سير الخلية المحلية للمتابعة، والتنسيق مع السلطات المحلية من أجل تجاوز الصعوبات الظرفية، وكذا

التواصل المستمر مع الخلية المركزية لحل الإشكالات التي تتطلّب استشارة أو تدخلا من الإدارة المركزية.

أريد، في السياق ذاته، أن أُؤكّد بأن المقاربة الجديدة التي سنعمل على تكريسها في حوكمة القطاع تعتمد على إضفاء لامركزية أكبر على أفعال التسيير، وتتضمن منح مرونة أكبر بخصوص التعامل مع المتغيرات الطارئة محليا، في إطار السلطة التقديرية التي ينبغي أن يُمارسها مدير المؤسسة بحكمة وتبصر ومسؤولية، بمُراعاة القوانين والتنظيمات المعمول بها.

وفي هذا الشأن، فإنّنا لا نشكّ أنكم ستتجنّدون، أكثر من وقت مضى، رفقة مختلف الهيئات العلمية والإدارية، في هذه الظروف العصيبة من أجل ضمان الاستئناف التدريجي للنشاطات البيداغوجية والتعليمية، وذلك من خلال تعزيز التواصل مع كل مكوّنات الأسرة الجامعية، واتّخاذ كل التّدابير على الصّعيد التّحسيسي والوقائي والصّحي والتّنظيمي التي تسمح للمرفق العام للتعليم العالي من تأدية المهام المنوطة به.

ختاما، أتوجّه إليكم أنتم مديرو مؤسسات التعليم العالي وهيئات البحث العلمي ومسؤولو الخدمات الجامعية لأدعوكم إلى تكثيف الاتصال وضمان تواصل وثيق ومباشر، بتفعيل كل الوسائط المتاحة، مع كل مكوّنات الأسرة الجامعية ومع الشركاء الاجتماعيين من أجل مزيد من التحسيس والتجنيد حول متطلبات المرحلة، كما أدعو من خلالكم كل أعضاء الهيئات البيداغوجية والعلمية والإدارية وكل مكوّنات الأسرة الجامعية إلى الوقوف وقفة مشهودة في إطار روح الفريق الواحد الملتزم والمتضامن، من أجل رفع التحدي الذي تواجهه الجامعة الجزائرية التي سنعمل جميعا، كلّ من موقعه، على تطويرها وتحسين أدائها، لترتقي إلى المستوى الذي يتطلّع إليه مجتمعنا، حتى تكون بالفعل محطّ أنظار الأمة ومعقد آمالها في التقدم والتنمية.

والسلام عليكم ورحمة الله